

تحرك عاجل

حرمان محامية حقوقية من الرعاية الصحية مع اشتداد مرضها

لا تزال المحامية هدى عبد المنعم مُحْتَجَزةً تعسفاً منذ أربعة أعوام وتجري محاكمتها أمام إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ، بتهم زائفة ناتجة عن نشاطها في مجال حقوق الإنسان. وتواصل السلطات المصرية حرمانها من إمكانية الاتصال بأسرتها والحصول على الرعاية الصحية الكافية، على الرغم من المشكلات الصحية الخطيرة التي تُعاني منها، بما في ذلك الفشل الكلوي ومرض في القلب، وكذلك دخولها قبلاً إلى المستشفيات مرات عديدة. ويجب الإفراج عنها فوراً دون أي شرطٍ أو قيدٍ.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية، قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2391 1441

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: [@AlsisiOfficial](https://twitter.com/AlsisiOfficial)

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

لا تزال محامية حقوق الإنسان هدى عبد المنعم مُحْتَجَزةً تعسفاً منذ أربعة أعوام، لمجرد عملها في المجال الحقوقي؛ فبعد أن أمضت 35 شهراً رهن الحبس الاحتياطي، أحالتها نيابة أمن الدولة العليا للمحاكمة أمام إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ. وهي متهمة بالانضمام إلى "جماعة إرهابية" وتمويلها ودعمها، ونشر أخبار على وسائل التواصل الاجتماعي، بغرض التحريض على ممارسة العنف ضد مؤسسات الدولة، على خلفية اتهامات موجهة لقوات الأمن بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، نُشِرَت عبر صفحة

على فيسبوك باسم "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات". وتُعد الإجراءات القضائية أمام محاكم أمن الدولة طوارئ، وهي محاكم خاصة تعمل في أوقات إعلان حالة الطوارئ بالبلاد، جائرة بطبيعتها؛ إذ لا تخضع أحكامها النهائية للاستئناف. وأنتهك أيضًا حق هدى عبد المنعم في الحصول على دفاعٍ كافٍ؛ فقد مُنعت من مقابلة محاميها خارج نطاق المحكمة. وقد بدأت محاكمتها في 11 سبتمبر/أيلول 2021، ولا تزال جارية. وخلال جلسة الاستماع المنعقدة في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2022، أُخبرت هدى عبد المنعم زوجها باختصار بشأن ظروف احتجازها التي تزداد سوءًا، إلا أن المجال لم يُتَّحَ أمامها للذكر المزيد من التفاصيل.

وفي 23 أغسطس/آب 2022، سُمح لزوج هدى عبد المنعم وبناتها بزيارتها في السجن للمرة الأولى منذ اعتقالها، وقد أجروا الزيارة، التي استغرقت 25 دقيقة فقط، في أثناء حضور ضباط الأمن، ما منعها من الحديث بحرية. وتُعاني هدى من مرض بقلها وبكليتيها، وتجلط الدم الشرياني، وارتفاع ضغط الدم؛ وقد ذكرت أمام المحكمة في أكتوبر/تشرين الأول 2021 أن أحد أطباء السجن أوصى بإجراء عملية قسرة لقلبها. ومع ذلك، يُواصل مسؤولو سجن النساء بالقناطر، حيث تُحتَجَزُ، رفضهم لنقلها إلى مستشفى خارجي للعلاج وحرمان أقربائها من الحصول على سجلاتها الطبية، ما يُفاقم من قلقهم الشديد إزاء حالتها الصحية.

وفي ضوء ما سبق، نحث فخامتكم على أن تضمنوا الإفراج عن هدى عبد المنعم على الفور ودون شرطٍ أو قيدٍ، وإسقاط جميع التهم المُوجَّهة إليها؛ إذ أنها لا تُحتَجَزُ أو تُحاكَمُ لأي سبب سوى عملها في مجال حقوق الإنسان. وريثما يُفَرَج عنها، نهيب بفخامتكم أيضًا أن تضمنوا إتاحة جميع السُّبُل أمامها للتواصل بانتظام مع أسرتها ومحاميها، وتمكَّنها من الحصول على الرعاية الصحية الكافية لها، بما في ذلك خارج السجن إذا تطلبت حالتها ذلك، وإعطائها سجلاتها الطبية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

اقتحمت قوات جهاز الأمن الوطني منزل هدى عبد المنعم بالقاهرة، في الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل من يوم 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وخربوه واقتادوها خارج المنزل معصوبة العينين. وتعرضت هدى للاختفاء القسري لمدة ثلاثة أسابيع بعد اعتقالها، إلى أن مثلت أمام نيابة أمن الدولة العليا للتحقيق معها؛ ثم أُعيدت إلى مكان احتجاز مجهول. وتمكنت أسرتها من رؤيتها في 24 و 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 لفترة وجيزة بمقر النيابة. وتعرضت للاختفاء القسري مرة أخرى بين 2 ديسمبر/كانون الأول 2018 و 14 يناير/كانون الثاني 2019؛ إذ رفضت السلطات إخبار ذويها ومحامياها بمكان وجودها.

وشنت السلطات المصرية في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، يوم اعتقال هدى عبد المنعم، سلسلة من المدهامات، مُعتقلة ما لا يقل عن 31 من مدافعي حقوق الإنسان والمحامين، من بينهم 10 نساء و 21 رجلاً. واستهدفت حملة القمع على وجه الخصوص التنسيقية المصرية للحقوق والحريات، التي تُوثق حالات الاختفاء القسري واستخدام عقوبة الإعدام، وتُقدم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وفي بيان نشرته التنسيقية المصرية في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، أعلنت فيه تعليق عملها في مجال حقوق الإنسان، وأوضحت أن الوضع بمصر يتعارض مع العمل الحقوقي، وطالبت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالتدخل.

وفي 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، علمت أسرة هدى عبد المنعم، من أقرباء سجينات أخريات، بدخولها مستشفى السجن قبل نقلها إلى مستشفى خارجي، وذلك بعد معاناتها من ألم شديد. وعلى الرغم من منع سلطات السجن لأقربائها من الحصول على سِجَلاتها الطبية، وعدم تمكنهم بالتالي من الحصول على أي تفاصيل عن حالتها الطبية على نحو دقيق، أبلغتهم أسر السجينات الأخريات بفشل إحدى كُليتيها، بينما تعمل الأخرى بصورة متدهورة. وفي 1 ديسمبر/كانون الأول 2020، زعمت وزارة الداخلية في منشور رسمي لها بأنه قد أُتيحت لهدى الرعاية الصحية، وأنها لا تُعاني من مشكلات طبية خطيرة.

وفي 23 أغسطس/آب 2021، أحالت نيابة أمن الدولة العليا هدى عبد المنعم وكذلك مدافع حقوق الإنسان ومؤسس التنسيقية المصرية للحقوق والحريات، عزت غنيم، وعائشة الشاطر، ابنة خيرت الشاطر، أحد قيادات جماعة الإخوان المسلمين، والمحامي محمد أبو هريرة، إلى جانب 27 متهمًا

آخرين، إلى المحاكمة أمام إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ. ووجهت إليهم النيابة تهماً متعددة، تضمنت العضوية في جماعة إرهابية (الإخوان المسلمين)، ونشر أخبار كاذبة حول انتهاكات قوات الأمن لحقوق الإنسان عبر صفحة على فيسبوك باسم "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات"، وتمويل جماعة إرهابية، وحياسة منشورات للترويج لأهداف الجماعة. وفي أثناء جلسة المحاكمة في 11 أكتوبر/تشرين الأول 2021، أخبرت هدى عبد المنعم هيئة المحكمة بأن طبيب السجن قال إن حالتها تحتاج إلى إجراء عملية قسرة للقلب، وطلبت الإفراج عنها لدواعٍ طبية. وأضافت أن الطبيب أبلغها بتعليق نقل السجناء إلى مستشفيات خارجية، بسبب وباء فيروس كوفيد-19. إلا أن منظمة العفو الدولية علمت بشأن حالات نُقِلت فيها سجينات إلى مستشفيات خارجية، منذ انتشار الفيروس، ومن بينها نقل هدى عبد المنعم في إحدى المرات لفترة وجيزة في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 للاشتباه بفشل كلوي.

وفي 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عدم تمديد حالة الطوارئ التي ظلّت سارية منذ 2017، وأجازت إنشاء محاكم أمن الدولة طوارئ. وتُصنّف المادة 19 من القانون المُنظّم لحالة الطوارئ على استمرار سير المحاكمات التي كانت جارية خلال حالة الطوارئ، حتى بعد رفعها. وفي فترة الأشهر الثلاثة التي سبقت قرار عدم تجديد حالة الطوارئ، أحالت السلطات المصرية ما لا يقل عن 20 مدافعاً عن حقوق الإنسان وناشطاً وسياسياً مُعارضاً إلى المحاكمة أمام محاكم الطوارئ.

وتُعتبر الإجراءات القضائية أمام محاكم أمن الدولة طوارئ جائزة بطبيعتها؛ إذ تحرم المتهمين من الحق في استئناف أحكام الإدانة والعقوبة الصادرة ضدهم أمام محاكم أعلى درجة. ويحتفظ رئيس الجمهورية وحده بسلطة التصديق على الأحكام أو إسقاطها أو تخفيفها، أو الأمر بإعادة محاكمة المتهمين. وطالت الانتهاكات المُوثَّقة للمحاكمة العادلة جوانب أخرى تضمنت حق المتهمين في إتاحة الوقت الكافي والتسهيلات اللازمة لهم لإعداد دفاعهم، وحق التواصل مع محامين من اختيارهم، والحق في محاكمتهم في جلسات علنية. فضلاً عن ذلك، عادةً ما يرفض قضاة محاكم أمن الدولة طوارئ طلبات المحامين بتصوير نسخ من ملفات الدعاوى، التي يتجاوز عدد صفحاتها 2000 في بعض الحالات، ويُملون عليهم بدلاً من ذلك الإطلاع عليها في قاعة المحكمة. وإضافة إلى ذلك، لم يُقدّم وكلاء النيابة أو القضاة نسخاً من لوائح الاتهام للمتهمين ومحاميهم، ما قوّض حقهم في إبلاغهم بطبيعة التهم المُوجَّهة إليهم على وجه التحديد وأسبابها.

وتطوعت هدى عبد المنعم للعمل استشاريةً لدى التنسيقية المصرية، ودأبت على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري. وهي عضو سابق بالمجلس القومي لحقوق الإنسان ونقابة المحامين المصرية. وظلَّت ممنوعة من السفر إلى خارج مصر منذ أواخر 2013، دون أن تُنَّهَم بارتكاب أي جُرم. وفي 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، منح مجلس نقابات المحامين الأوروبية هدى عبد المنعم وستة محامين مُحْتَجِّزين آخرين في مصر جائزته لحقوق الإنسان لعام 2020.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم أيضًا استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 26 ديسمبر/كانون الأول 2022

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: هدى عبد المنعم (صيغ المؤنث)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/5094/2021/ar/>